

Distr.: General  
2 September 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية

المعني باسترداد الموجودات

فيينا، 7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

المناقشتان المواضيعيتان: جمع المعلومات عن عمليات إعادة

الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك التحديات

والممارسات الجيدة والدروس المستفادة

جمع المعلومات عن عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي،  
بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه الوثيقة وفقاً لقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد". وهي تقدم لمحة عامة عن عمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي، ورؤى ثاقبة للحالة الراهنة للممارسات التي تتبعها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل إعادة تلك الموجودات إلى أوطانها عبر الحدود. وتتضمن هذه الوثيقة مقتطفاً مستكملاً من التحليل المقدم في ورقة اجتماع أعدتها مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") (CAC/COSP/2021/CRP.12).

\* CAC/COSP/WG.2/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

101022 101022 V.22-21310 (A)



## أولاً- مقدمة

- 1- إن الحاجة إلى توفير معلومات أفضل عن الممارسات المتبعة في مجال استرداد الموجودات على الصعيد الدولي شاغل أبرزه مرارا كل من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(1)</sup>، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، واجتماع الخبراء الدولي الثاني بشأن إعادة الموجودات المسروقة، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من 7 إلى 9 أيار/مايو 2019، وكثيرا ما تثيره منظمات المجتمع المدني.
- 2- واستجابة لذلك، أعدت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، في إطار مشروعها لجمع البيانات، ورقة ترسم خرائط لعمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي بموجب الاتفاقية تضمنت تحليلا لعمليات إعادة عائدات الفساد على الصعيد الدولي، التي جرت بين عامي 2010 و2019، وقد صدرت في شكل ورقة اجتماع (CAC/COSP/2021/CRP.12).
- 3- وفي الفقرة 52 من الإعلان السياسي، الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021 (قرار الجمعية العامة دا-1/32)، شددت الجمعية العامة على الالتزام المشترك للدول الأعضاء بتعزيز وتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية.
- 4- وطلب المؤتمر، في قراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة/المكتب) أن يقوم، بالتنسيق مع مبادرة "ستار"، بتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد. وطلب المؤتمر أيضا إلى المكتب جمع معلومات عن عدد حالات إعادة الموجودات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، في حدود الموارد المتاحة.
- 5- وفي نيسان/أبريل 2022، أرسل مكتب المخدرات والجريمة، تماشيا مع هذه الولاية، مذكرة شفوية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي في الفترة 2020 و2021، بما في ذلك عدد حالات إعادة الموجودات والمبالغ المعادة والأطراف والموجودات المعنية. وتضمنت المذكرة الشفوية أيضا استبيانًا مفصلاً ردت عليه 27 دولة طرفا حتى 15 تموز/يوليه 2022.
- 6- واستخدمت هذه الوثيقة الردود الواردة على المذكرة الشفوية لتحديث الأجزاء ذات الصلة من التحليل المقدم في ورقة الاجتماع المذكورة أعلاه (CAC/COSP/2021/CRP.12)، مع التركيز على تحليل عمليات إعادة الموجودات المبلغ عنها والحوالز التي تعترض التعاون الدولي وجمع البيانات على الصعيد الداخلي. وحللت ورقة الاجتماع أيضا عمليات للمصادرة وتجميد الموجودات لم تشملها هذه المذكرة.

(1) انظر القرارات 3/6 و9/8 و2/9 التي اعتمدها المؤتمر.

## ثانياً - المنهجية

7- من بين أهداف مشروع مبادرة "ستار"، الذي يجري تنفيذه من أجل جمع البيانات عن الممارسات المتبعة والتقدم المحرز على الصعيد العالمي في الجهود الدولية الرامية إلى استرداد عائدات الفساد وإعادة تدويرها، تقصي حقيقة الملاحظة التي تشير إلى وجود انفصال بين الالتزامات الدولية الرفيعة المستوى بشأن استرداد الموجودات والممارسات الفعلية على الصعيد القطري. وتوفير بيانات أفضل عن عمليات استرداد وإعادة الموجودات المتصلة بالفساد في جميع أنحاء العالم أمر يحقق أغراضاً متعددة، هي:

(أ) التعرف على الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بكل من الممارسات المتبعة في عمليات استرداد الموجودات وإعادة تدويرها وأحجام تلك الموجودات؛

(ب) قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الغاية 16-4 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الرامية إلى الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادة تدويرها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

(ج) تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي؛

(د) تحسين فهم التحديات والحوجز القائمة التي تعترض اقتفاء أثر الموجودات وضبطها ومصادرتها وإعادة تدويرها على الصعيد الدولي؛

(هـ) تقديم أمثلة على حالات شرعت فيها السلطات الوطنية في بذل جهود من أجل اقتفاء أثر الموجودات وضبطها ومصادرتها وإعادة تدويرها على الصعيد الدولي.

8- وبغية جمع المعلومات من الدول الأطراف عن مشاركتها في الجهود الدولية لاسترداد الموجودات بطريقة منهجية، أعد استبيانان وعمما. وشجع الاستبيان الأول، الذي وضعته مبادرة "ستار"، السلطات على تشاطر المعلومات بشأن الجهود الدولية لاسترداد الموجودات التي شاركت فيها بلدانها خلال الفترة 2010-2019. وفي ذلك الاستبيان، طُلب إلى السلطات أن تقدم معلومات عن عائدات الفساد الأجنبي (الخارجي) التي جمعتها أو حجزتها أو صادرتها في ولايتها القضائية وأعادتها إلى بلد آخر، وكذلك معلومات عن أي عائدات فساد تلقتها بلدانها من بلد آخر كانت تلك الموجودات فيه. وجمعت أيضاً معلومات من بلدان ييسرت عمليات استرداد الموجودات بسبل أخرى، منها مثلاً رفع دعوى قانونية لاسترداد عائدات الفساد في بلد ثالث أو القيام بدور الوسيط لتيسير عمليات إعادة الموجودات بين دولتين أخريين.

9- ولم يدرج في نطاق الاستبيان سوى الحالات ذات العنصر الدولي، أي التي تتطوي على عائدات فساد نقلت من بلد منشأ الموظف العمومي المعني إلى "دولة حائزة" مختلفة. وشمل جمع البيانات أيضاً حالات قامت فيها دولة المقصد بضبط عائدات الفساد الأجنبي أو مصادرتها بناء على تحقيق داخلي دون طلب خارجي من الدولة المتضررة من الفساد.

10- وركز الاستبيان الثاني (انظر الفقرة 5 أعلاه) على العمليات المكتملة لإعادة الموجودات على الصعيد الدولي والعقبات المتصلة بجمع البيانات عن عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي للفترة 2020-2021.

11- ولأغراض الاستبيانين المذكورين، اعتبرت عمليات نقل الموجودات على الصعيد الدولي مباشرة إلى حكومة أجنبية أو إلى طرف ثالث، مثل منظمة دولية، عمليات إعادة مكتملة. ويمكن أن يتم هذا النقل بأي شكل، مثل التحويل البرقي المباشر إلى حساب حكومي أو النقل المادي للموجودات أو نقل حقوق الملكية القانونية أو الأسهم باستخدام حساب ضمان أو حساب استثماري.

12- وعلى الرغم من أن المعلومات التي جمعت من خلال الاستبيانين قدمت رؤى متعمقة جديدة قيمة بشأن مدى انتشار وحجم المشاركة في الجهود الدولية المبذولة لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد على الصعيد العالمي، فإن الحالات المبلغ عنها لا تعكس كل هذه الجهود ولا ينبغي اعتبارها حصراً شاملاً لجميع عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي بين عامي 2010 و2021. ولم تتضمن ردود بعض الدول سوى مجموعة مختارة من الحالات التي استوفت معايير هذه المنكرة، ولم تقدم بعض الدول رداً، وأشارت دول أخرى إلى أنها ربما تكون قد شاركت في عمليات من هذا القبيل ولكن المعلومات المطلوبة غير متاحة لديها للرد على أسئلة الاستبيانين.

13- وتقع المسؤولية عن دقة المعلومات المقدمة على عاتق فرادى البلدان وحدها. ولم يكن من الممكن التحقق بصورة مستقلة مما إذا كانت جميع الحالات المبلغ عنها تفي فعلاً بمعايير حالات استرداد الموجودات.

14- ولما كانت المعلومات قد جمعت من دول تشارك بأدوار مختلفة في عملية استرداد الموجودات (بوصفها بلدان المنشأ أو بلدان موقع الموجودات أو بلداناً ثالثة مشاركة في العملية)، فقد أبلغت عدة دول أحياناً عن إجراء واحد متعلق بالاسترداد أو الإعادة. وفيما يتعلق بالأرقام الموجزة للموجودات المعادة المبينة في الجدول 6، أزيلت التكرارات يدوياً، قدر الإمكان، حيثما قدمت الردود معلومات كافية تسمح بتحديدتها.

15- غير أن إحصاءات الحالات الأخرى الواردة في هذه المنكرة تشمل العينة الكاملة للحالات المبلغ عنها على النحو الوارد في ردود الدول. وبما أن مستوى التفاصيل المقدمة في الردود مختلف، وتفاصيل الحالات المعروضة في ردود الدول المختلفة ليست دائماً متطابقة تطابقاً تاماً فيما يتعلق بالتكرارات، فلم يكن من الممكن حذف التكرارات من الإحصاءات الموجزة دون تعسف في البت في إدراج رد على حساب رد آخر من بين ردود الدول.

## المصطلحات

16- فيما يلي تعريف للمصطلحات المستخدمة في هذه المنكرة وفقاً لأغراضها:

(أ) يقصد بمصطلح "عائدات الفساد" العائدات الإجرامية (أي ممتلكات متأتية أو متحصلة عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم" (المادة 2 هـ) من الاتفاقية)) المتأتية من ارتكاب جرائم فساد وفقاً للاتفاقية (المواد 15-25)<sup>(2)</sup>، ويشمل ذلك قضايا غسل الأموال التي تنطوي على عمليات استرداد للموجودات على الصعيد الدولي وتكون فيها جرائم الفساد جرائم أصلية؛

(ب) يستخدم مصطلح "استرداد الموجودات على الصعيد الدولي" بأوسع معنى ممكن ليشمل أي عملية نقل على الصعيد الدولي لعائدات الفساد إلى دولة أخرى أو مالك شرعي سابق أو ضحايا تضرروا من الفساد في دولة أخرى؛

(ج) يقصد بمصطلح "بلد موقع الموجودات (الأموال)" البلد الذي توجد فيه عائدات الفساد أو الدولة التي توجد فيها تلك العائدات، ويشار إلى ذلك البلد أو تلك الدولة أحياناً أيضاً باسم "بلد المقصد" أو "الدولة الحائزة"؛

(د) يقصد بمصطلح "بلد المنشأ" بلد منشأ الموظف العمومي المعني. وعادة ما يكون البلد الذي وقعت فيه جريمة الفساد الأصلية ويشار إليه أحياناً باسم "بلد المصدر" أو "الدولة الضحية"؛

(2) أي رشو الموظفين العموميين الوطنيين؛ رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية؛ اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي؛ المتاجرة بالنفوذ؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع؛ الرشوة في القطاع الخاص؛ اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛ غسل العائدات الإجرامية وإخفاؤها؛ إعاقة سير العدالة.

- (هـ) "بلد العبور" هو البلد (بخلاف بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات) الذي مرت عبره عائدات الفساد؛
- (و) "البلد الثالث" هو أي بلد آخر غير بلد المنشأ أو بلد موقع الموجودات؛
- (ز) يستخدم مصطلحا "بلد المصدر" و"بلد المقصد" بالتبادل مع مصطلحي "بلد المنشأ" و"بلد موقع الموجودات"، على التوالي، وقد يصفان ولايات قضائية أو دولاً أو بلداناً بغض النظر عن مركزها السياسي.

## ثالثاً - تحليل الردود

17- أبلغت البلدان والولايات القضائية الـ 44 التالية<sup>(3)</sup> عن مشاركتها في عملية واحدة على الأقل لإعادة موجودات عبر الحدود تتعلق بعائدات فساد بين عامي 2010 و2021: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، البوسنة والهرسك، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، جزيرة مان، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، الصين (بما في ذلك ماكاو، الصين، وهونغ كونغ، الصين)، عمان، فرنسا، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بما في ذلك الإقليم التابع للتاج جزري وجزيرة مان)<sup>(4)</sup>، منغوليا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

### الجدول 1

عدد الردود الواردة من الدول، التي أبلغت عن حالات إعادة للموجودات، موزعا حسب مستوى دخل الدولة

عدد الدول	مستوى الدخل <sup>(1)</sup>
22	مرتفع
13	متوسط - الشريحة العليا
9	متوسط - الشريحة الدنيا
0	منخفض
44	المجموع

(أ) حسب تصنيف البنك الدولي لمجموعات البلدان وفق مستوى الدخل وحالة القروض (World Bank Country and Lending Groups).

(3) بلغ العدد الإجمالي للدول والولايات القضائية المجيبة 87، هي: الاتحاد الروسي، أندريجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رومانيا، سنغافورة، سويسرا، شيشيل، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غواتيمالا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كوستاريكا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، ميانمار، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، جزري (المملكة المتحدة)، جزيرة مان (المملكة المتحدة)، غيرنسي (المملكة المتحدة)، ماكاو (الصين)، هونغ كونغ (الصين).

(4) لأغراض هذه المذكرة، أحصيت بيانات المملكة المتحدة والإقليم التابع للتاج جزري وجزيرة مان كل على حدة.

## الجدول 2

عدد الردود الواردة من الدول، التي أبلغت عن حالات إعادة للموجودات، موزعا حسب المجموعات الإقليمية

المنطقة	عدد الدول
الدول الأفريقية	4
دول آسيا والمحيط الهادئ	18
دول أوروبا الشرقية	4
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7
دول أوروبا الغربية ودول أخرى <sup>(أ)</sup>	11
<b>المجموع</b>	<b>44</b>

(أ) لأغراض هذه المذكرة، أدرج الإقليمان التابعان للتاج جزري وجزيرة مان في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

18- وعلى مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، شاركت دول في جميع مناطق العالم في الجهود الرامية إلى إعادة عائدات الفساد (انظر الجدول 2). ويتزايد بسرعة عدد الدول التي تباشر قضايا لاسترداد الموجودات عبر الحدود تتعلق بعائدات الفساد. وأبلغ ما مجموعه 51 في المائة من الدول التي قدمت ردودا على أسئلة الدراسة الاستقصائية عن مشاركتها في قضية دولية واحدة على الأقل، إما مكتملة أو جارية، تتعلق بإرجاع موجودات من عائدات الفساد. بل إن عدد الدول التي أبلغت عن ضلوعها في عمليات تجميد للموجودات أو مصادرتها أو استردادها على الصعيد الدولي أعلى حتى من ذلك (72 في المائة (63 ردا من أصل 87 ردا من الردود الواردة)).

19- ومن بين الدول التي لم تبلغ عن مشاركتها في الجهود الدولية لاسترداد الموجودات، أفاد العديد من المجهين بأنهم لا يستطيعون تقديم معلومات عن استرداد الموجودات، لأن البيانات المطلوبة غير متاحة. وأوضحت ست دول<sup>(5)</sup> لم تدرج أي معلومات عن حالات ذات صلة في ردها أن تلك الحالات قد تكون موجودة، ولكن المعلومات المتعلقة بجهود الاسترداد على الصعيد الدولي لم تجمع بطريقة منهجية، في حين لم تقدم أي من الدول الأخرى أي معلومات عن سبب عدم الإبلاغ عن أي حالات. وأفادت عدة دول بأن إحصاءاتها الوطنية المتعلقة بالعائدات الإجرامية المتصلة بالبلدان الأخرى غير مصنفة على أساس نوع الجرم، ولذلك لا يمكنها إدراج قائمة بالأموال المعادة أو المتسلمة ذات الصلة بجرائم الفساد. وأبلغت دولة واحدة عن مشاركتها في عدة قضايا جارية لاسترداد الموجودات، ولكنها أشارت إلى أنها قضايا سرية<sup>(6)</sup>.

20- ومن بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يزد عدد البلدان التي أبلغت عن مباشرة جهود لاسترداد موجودات عبر الحدود زيادة كبيرة مقارنة بالعدد المبلغ عنه في التقرير المعنون *Few and Far: The Hard Facts on Stolen Asset Recovery* " لعام 2014 الذي تشاركت في نشره مبادرة "ستار" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(7)</sup>. ومن بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الـ 24 الذين ردوا على الاستبيانين، أبلغ 12 عضوا عن حالات إعادة للموجودات عبر الحدود منذ عام 2010، ولم يبلغ 12 عضوا عن أي معلومات عن حالات من هذا القبيل.

(5) تشيكيا، غينيا-بيساو، فنلندا، فييت نام، ليتوانيا، اليونان.

(6) تايلند.

Larisa Gray and others, *Few and Far: The Hard Facts on Stolen Asset Recovery* (Washington, D.C., World Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development, 2014).

21- وُجِّمَتْ بصورة منهجية لأول مرة من خلال الاستبيانين معلومات من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن المشاركة في عمليات استرداد الموجودات المتعلقة بعائدات الفساد، وعكس معدل الردود مستوى عالياً من الاهتمام بالموضوع لدى تلك البلدان، لأن غالبية الدول التي ردت على الاستبيانين (63 من أصل 87) كانت من البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة.

22- وقد وردت الغالبية الساحقة من الردود، التي أفادت بالمشاركة كبلدان منشأً أو ولايات قضائية مختصة بالمنشأ في جهود لاسترداد الموجودات عبر الحدود، من بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (22 من غير الأعضاء مقابل 3 أعضاء) ومن الجدير بالذكر أن عدد البلدان التي أفادت بمشاركتها كبلدان موقع للموجودات المتعلقة بعائدات الفساد الأجنبي أو ولايات قضائية مختصة بموقع تلك الموجودات يفوق عدد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أفادت بذلك (15 من غير الأعضاء مقابل 13 عضواً). ولا تشير تلك الأرقام فحسب إلى زيادة في العدد الإجمالي للبلدان المشاركة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، بل تشير أيضاً إلى تنوع في بلدان المقصد بالنسبة لعائدات الفساد.

23- ففي حين أن المقصد النهائي للعائدات الإجرامية عادة ما يكون أكبر المراكز المالية العالمية أو الإقليمية، فإن الردود على الاستبيانين تبين أن عدداً يصل إلى 28 بلداً مختلفاً أو ولاية قضائية مختلفة من بلدان المقصد أو الولايات القضائية المختصة بالمقصد يشارك في مساعي التعاون الدولي الرامية إلى ضبط عائدات الفساد وإعادتها. ومما لا يثير الدهشة أن غالبية الردود التي أفادت بالمشاركة كبلدان مقصد أو ولايات قضائية مختصة بالمقصد كانت من البلدان المرتفعة الدخل (20 ولاية قضائية)، ولكن ثمانية بلدان متوسطة الدخل أفادت أيضاً بحالات شاركت فيها باعتبارها "بلدان موقع الموجودات". ومن بين البلدان التي أفادت بمشاركتها في حالات كبلدان منشأً سبعة بلدان مرتفعة الدخل.

24- ويوضح الجدول 3 الأدوار التي حددتها لنفسها الدول أو الولايات القضائية المجيبة في ردودها باعتبارها ولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات أو بالمنشأ أو رفعت دعاوى قانونية أو مختصة بموقع العبور، مع توزيعها حسب مستوى الدخل باستخدام تصنيفات مجموعة البنك الدولي. وإدراج دولة أو ولاية قضائية في فئة ما من الفئات المختلفة "للأدوار المضطلع بها في عمليات استرداد الموجودات" لا يستبعد إدراجها في فئة أخرى منها. فمن الممكن للدولة أو الولاية القضائية أن تبلغ عن مشاركتها في عدة فئات من هذا القبيل. والواقع أن سبعة بلدان أبلغت عن اشتراكها في عمليات لإعادة موجودات عبر الحدود بوصفها دول موقع للموجودات في بعض الحالات ودول مصدر لعائدات الفساد في حالات أخرى على السواء<sup>(8)</sup>.

### الجدول 3

#### الدور المحدد في عمليات إعادة الموجودات حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	الولايات القضائية المختصة بموقع الموجودات	الولايات القضائية المختصة بالمنشأ	الولايات القضائية التي رفعت دعاوى قانونية <sup>(أ)</sup>	الولاية القضائية المختصة بموقع العبور	الولايات القضائية المختصة بمنشأ الموجودات وموقعها على السواء
مرتفع	20	7	9	3	3
متوسط - الشريحة العليا	5	9	4	1	2
متوسط - الشريحة الدنيا	3	9	4	0	2
منخفض	0	0	0	0	0
<b>المجموع</b>	<b>28</b>	<b>25</b>	<b>17</b>	<b>4</b>	<b>7</b>

(أ) لم تشر كل الولايات القضائية في ردودها إلى ما إذا كانت قد رفعت دعاوى قانونية؛ ففي كثير من الحالات، اكتفت بذكر أنها "بلد المنشأ" أو "بلد موقع الموجودات".

(8) الأردن، إيطاليا، البرتغال، بروني دار السلام، بنما، جمهورية كوريا، رومانيا، مصر، المغرب، الهند.

25- وتضمنت الردود في مجملها معلومات عن 140 حالة لإعادة الموجودات تغطي الفترة 2010-2021. وأبلغت نيجيريا عن مشاركتها في أكبر عدد من عمليات إعادة الموجودات (19)، تليها الولايات المتحدة (11) والاتحاد الروسي وتونس وماليزيا والمملكة المتحدة (6 لكل منها) وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة ولاتفيا ومنغوليا (5 لكل منها)<sup>(9)</sup>.

26- وهناك بعض التباين بشأن الكيفية التي قررت بها الدول تعريف القضايا في ردودها، منها على سبيل المثال ما إذا كانت إجراءات استرداد الموجودات المتعلقة بنفس المدعى عليه أو التي كانت جزءا من تحقيق أوسع نطاقا قد أبلغ عنها كحالات منفصلة أو لخصت في إطار قيد حالة واحدة. فعلى سبيل المثال، أبلغت ماليزيا في ردها عن ست عمليات مختلفة لإعادة موجودات تتصل باختلاس أموال من صندوق الثروة السيادي التابع لمؤسسة 1Malaysia Development Berhad خلال الفترة 2018-2020 باعتبارها ست حالات منفصلة، في حين لخصت الولايات المتحدة في ردها أربع عمليات تحويل برقية لأموال أعادتها إلى ماليزيا خلال الفترة 2019-2021 وعملية إعادة اليخت الفاخر *Equanimity* من إندونيسيا إلى ماليزيا، التي ساعدت فيها الولايات المتحدة، كحالة واحدة.

#### الجدول 4

#### المشاركة في إعادة الموجودات على الصعيد الدولي

عدد الحالات المبلغ عنها	البلد المبلغ
19	نيجيريا
11	الولايات المتحدة
6	الاتحاد الروسي، تونس، ماليزيا، المملكة المتحدة
5	جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سنغافورة، لاتفيا، منغوليا
4	سويسرا <sup>(أ)</sup>
3	أستراليا، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، لبنان، مصر، الهند
2	الأرجنتين، الأردن، إيطاليا، باكستان، البوسنة والهرسك، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية الدومينيكية، الصين، <sup>(ب)</sup> فرنسا، الكويت، ليختنشتاين، نيوزيلندا، جزر (المملكة المتحدة)
1	البحرين، بروني دار السلام، بنما، شيلي، عمان، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، لكسمبرغ، هنغاريا، جزيرة مان (المملكة المتحدة)

(أ) ذكرت سويسرا أن عمليات الإعادة التي أبلغت عنها في الاستبيان لا تمثل لمحة عامة شاملة لقضاياها المتعلقة باسترداد الموجودات، لأن الإحصاءات المتعلقة بإعادة الموجودات المتصلة بعائدات الفساد غير متاحة. وبدلا من تقديم معلومات إضافية عن الموجودات المعادة أو المصادرة منذ عام 2010، أشارت السلطات إلى أن "سويسرا قد أعادت خلال السنوات الثلاثين الماضية أكثر من بليون دولار إلى السكان الذين نهبت منهم تلك الأموال من خلال عمليات تفاوض وتوقيع اتفاقات تحكم التصرف النهائي في الموجودات مع تركمانستان وكازاخستان ونيجيريا ودول أخرى".

(ب) بما في ذلك ماكاو، الصين، وهونغ كونغ، الصين.

(9) الحالات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة في ردها على الاستبيان ليست سوى أمثلة على حالات استرداد عائدات الفساد الأجنبي وإعادتها، ومن ثم فهي لا تشكل جميع عمليات نزع الملكية المتصلة بالفساد الأجنبي التي شاركت فيها الولايات المتحدة خلال تلك الفترة الزمنية.



27- ومن بين بلدان المنشأ، أبلغت نيجيريا وماليزيا عن تسلمهما أكبر مقادير من الموجودات المتصلة بالفساد من ولايات قضائية أجنبية (انظر الجدول 6). وقد أبلغت نيجيريا عن تسلمها أكثر من 1,2 بليون دولار من عائدات الفساد التي ردت إلى أوطانها. وأبلغت ماليزيا عن ست حالات لتسلم موجودات أعيدت إليها، جميعها تتصل بقضية صندوق مؤسسة Malaysia Development Berhad وتبلغ قيمتها الإجمالية 739 مليون دولار<sup>(10)</sup>، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة قد أعادت إليها في أيار/مايو 2021 موجودات تتصل بذات الصندوق تبلغ قيمتها 452 مليون دولار (وقد أدرجت تلك العملية في رد الولايات المتحدة). وبلغ إجمالي مجموع الموجودات المعادة ما يقرب من 1,2 بليون دولار في شكل عمليات لرد عائدات الفساد إلى ماليزيا خلال الفترة 2018-2021<sup>(11)</sup>.

28- ومن بين بلدان موقع الموجودات، أبلغت الولايات المتحدة عن أكبر قدر من عائدات الفساد الأجنبي المصادرة والمضبوطة والمعادة إلى بلدان أخرى.

## الجدول 5

### قيمة الموجودات المعادة المبلغ عنها حسب بلدان موقع الموجودات (بالدولار الأمريكي)

البلد المبلغ	القيمة التراكمية
الولايات المتحدة الأمريكية <sup>(أ)</sup>	1 828 023 940
سويسرا <sup>(ب)</sup>	386 600 000
جرزي (المملكة المتحدة)	328 241 000
سنغافورة	319 457 738
ليختنشتاين	203 142 811

(أ) الحالات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة في ردها على الاستبيان الأول هي أمثلة على حالات لاسترداد عائدات الفساد الأجنبي وإعادتها، ومن ثم فهي لا تشكل جميع عمليات نزع الملكية المتصلة بالفساد الأجنبي التي شاركت فيها الولايات المتحدة خلال الفترة 2010-2021.

(ب) لم تشر كل الولايات القضائية في ردها إلى ما إذا كانت قد رفعت دعاوى قانونية؛ ففي كثير من الحالات، اكتفت بذكر أنها "بلد المنشأ" أو "بلد موقع الموجودات".

(10) أفادت ماليزيا في ردها بأن قيمة اليخت الفاخر المعاد Equanimity قد قومت بسعر بيعه، وهو 126 مليون دولار، وهو أدنى من ثمن شرائه البالغ 250 مليون دولار.

(11) لا يشمل الرقم التسوية التي وافق بموجبها غولدمان ساكس على دفع ما يقرب من 3 بلايين دولار من الغرامات للسلطات في بلدان متعددة تتعلق باتهامات وجهت بموجب قانون مكافحة ممارسات الفساد في الخارج المعمول به في الولايات المتحدة، والتي استعادت ماليزيا من خلالها موجودات. كما أنه لا يتضمن تسوية منفصلة بقيمة 3,9 بلايين دولار توصل إليها الفرع الماليزي لغولدمان ساكس مع حكومة ماليزيا في تموز/يوليه 2020.

## الجدول 6

قيمة الموجودات المعادة المبلغ عنها حسب بلدان المنشأ  
(بالدولار الأمريكي)

البلد المبلغ	القيمة التراكمية
نيجيريا	1 205 341 754
ماليزيا <sup>(أ)</sup>	1 192 086 758
الاتحاد الروسي	314 860 825
تونس <sup>(ب)</sup>	138 360 000
البرازيل	82 198 770

- (أ) يشمل هذا الرقم 739 723 758 دولاراً من الموجودات المعادة التي أبلغت عنها ماليزيا بالإضافة إلى مبلغ 452 363 000 دولار أعيد إلى ماليزيا في أيار/مايو 2021 بعد أن قدمت ردها على الاستبيان، وقد أفادت بتلك الواقعة الدولة التي أعادت ذلك المبلغ، وهي الولايات المتحدة. كما أفادت ماليزيا في ردها بأن قيمة اليخت الفاخر المعاد *Equanimity* قد قومت بسعر بيعه، وهو 126 مليون دولار، وهو أدنى من ثمن شرائه البالغ 250 مليون دولار.
- (ب) لا تتضمن القيمة المدرجة للموجودات التي أُفيد بإعادتها إلى تونس إلا معلومات مستمدة من الردود الواردة على استبيان نيسان/أبريل 2020.

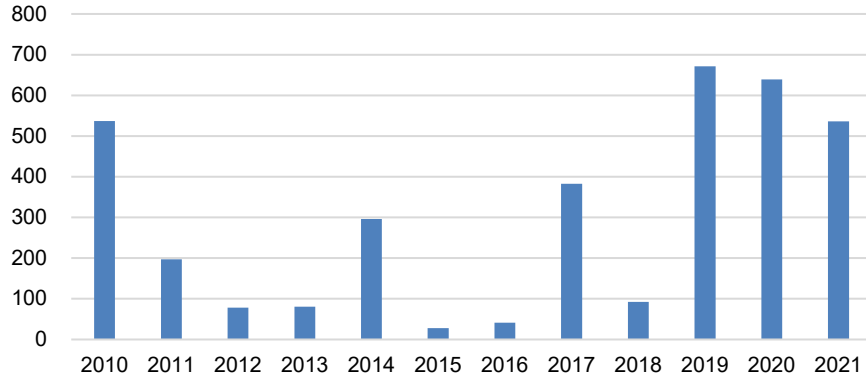
29- وأبلغت سويسرا وجرزي (المملكة المتحدة) وسنغافورة وليختشتاين أيضاً عن حالات إعادة موجودات كبيرة القيمة من بلدان موقع الموجودات إلى بلدان المنشأ (انظر الجدول 4). ولذلك، تجدر الإشارة إلى تزايد عدد حالات إعادة الموجودات عبر الحدود المبلغ عنها وارتفاع مستوى مشاركة البلدان في هذه الحالات في جميع مناطق العالم.

30- ويبين الشكل الأول والجدول 7 القيم المجمعة للموجودات المعادة بين عامي 2010 و2021 التي أبلغت عنها الدول. والحالات المبلغ عنها والقيم الإجمالية هي أمثلة تقدم لمحة عن الجهود الدولية المبذولة لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد؛ فهي ليست شاملة ولا تعكس كل الجهود من هذا القبيل التي بذلت خلال ذلك الإطار الزمني.

## الشكل الأول

## القيمة المجمعة للموجودات المعادة على مدار الزمن

(بملايين الدولارات الأمريكية)



ملحوظة: لا تستند القيم المدرجة إلا إلى البيانات المستمدة من الاستبيانيين، مع استبعاد التكرارات حيثما استُبينت، واستخدمت أرقام سنوية لعمليات الإعادة على مدى سنوات متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير في الاستبيانيين إلى عمليات إعادة تبلغ قيمتها 540 119 795 دولاراً، ولكن بدون تاريخ، لذلك لم تدرج في الشكل.

## الجدول 7

القيمة الإجمالية لعمليات إعادة الموجودات المتعلقة بعائدات الفساد المبلغ عنها، 2010-2021<sup>(أ)</sup>

(بالدولار الأمريكي)

القيمة التراكمية	عمليات إعادة الموجودات المبلغ عنها
4 114 938 949	الاستبيان الأول (نيسان/أبريل 2020)
47 279 839	الاستبيان الثاني (نيسان/أبريل 2022)
<b>4 162 218 788</b>	<b>المجموع</b>

(أ) استبعدت التكرارات (حيثما استُبينت)؛ واستبعدت أي حالة كان تاريخ انتهائها سابقاً لعام 2010.

## نتائج الاستبيانيين

31- تورد الفقرات من 32 إلى 45 أدناه نتائج الاستبيانيين، مع التركيز على التحليل الكمي لفرادى الأسئلة التي أُدرجت في الاستمارات من أجل الإبلاغ عن عمليات إعادة الموجودات المكتملة.

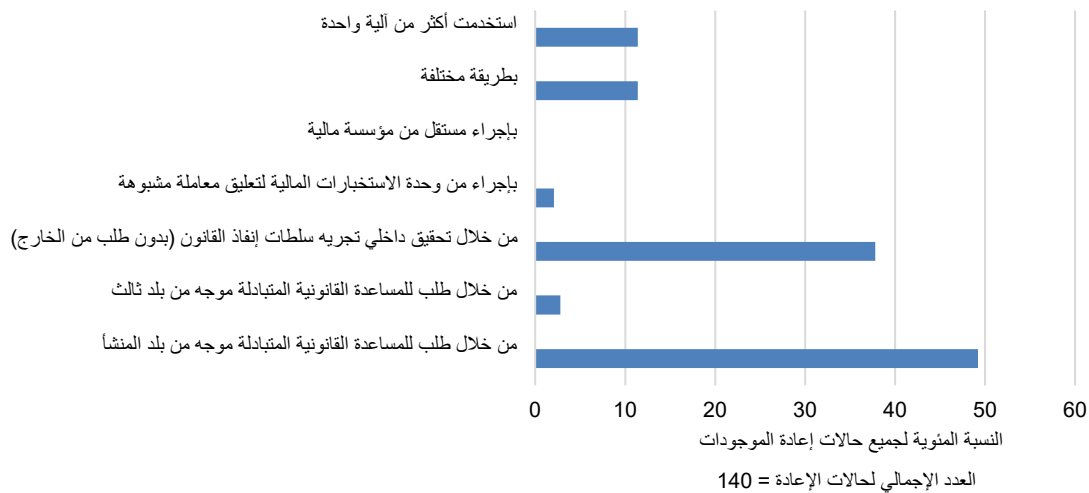
## استهلال إجراءات ضبط الموجودات

32- يبرز تحليل المعلومات المتعلقة بكيفية استهلال إجراءات ضبط الموجودات في الحالات المبلغ عنها أهمية الجهود الاستباقية التي تبذلها بلدان المقصد لتتبع المكاسب المتأتية من جرائم الفساد الأجنبي من أجل النجاح في إعادة الموجودات. وقد استهلّت نحو 49 في المائة من عمليات ضبط الموجودات بطلب للمساعدة القانونية المتبادلة من بلد منشأ الموظف العمومي المعني، وهو طلب يقدم وفقاً للإجراءات "التقليدية" لاسترداد الموجودات عبر الحدود، من الولاية القضائية المختصة بالمنشأ إلى الولاية القضائية التي خبّنت فيها عائدات الفساد.

33- ومن النتائج المثيرة للدهشة أن حوالي 38 في المائة من جميع الحالات (53 من أصل 140) قد بدأت بتحقيق على الصعيد الداخلي أجرته سلطات إنفاذ القانون بدون طلب من الخارج. ويمكن أن يكون ذلك مؤشرا على أن الإجراءات الاستباقية التي تتخذها المراكز المالية لإغلاق الملاذات الآمنة للأموال المتأتية من الفساد ولحماية نظمها المالية من إساءة الاستخدام فعالة، وأن تلك الإجراءات تؤدي دورا حاسما في تحقيق أهداف الاتفاقية.

#### الشكل الثاني

#### طريقة استهلال إجراءات ضبط الموجودات المذكورة في حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها



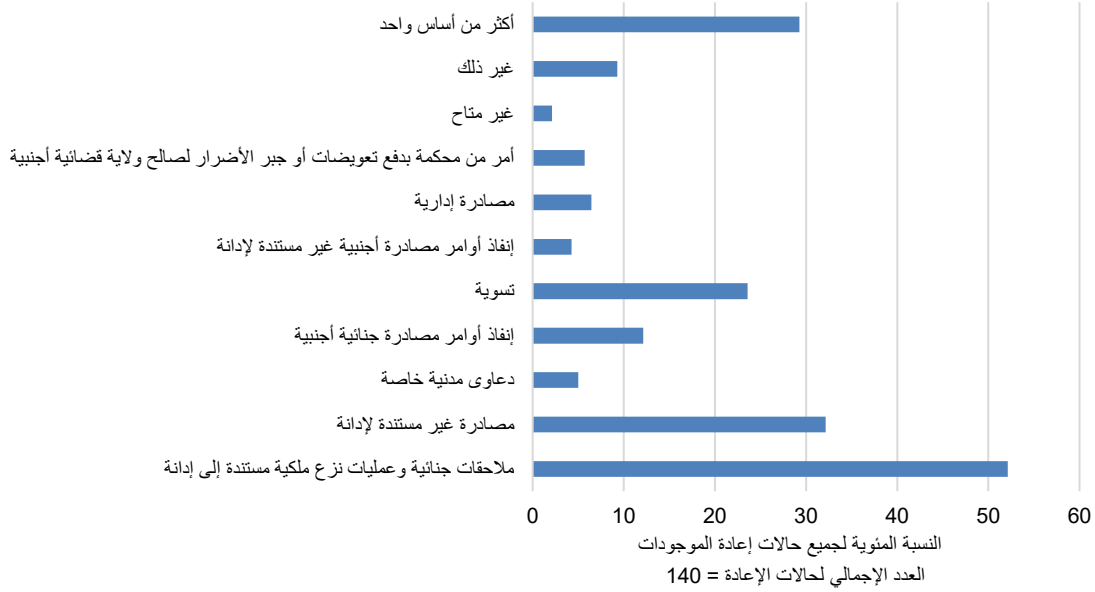
#### الأساس القانوني لاسترداد الموجودات

34- ظلت عمليات المصادرة الجنائية المستندة إلى إدانة أشيع الآليات القانونية ذكرا في مساعي استرداد الموجودات عبر الحدود حيث استخدمت فيما يزيد على نصف جميع الحالات المبلغ عنها (52 في المائة) تليها عمليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة (32 في المائة) فالتسويات (23 في المائة). وفي 29 في المائة من الحالات، اختير أكثر من خيار واحد كأساس قانوني للحالة المعنية.

35- ومع تزايد عدد الدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات عبر الحدود، أصبح الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية وأوامر المصادرة وإنفاذها أكثر أهمية لتجنب الازدواجية في جهود إنفاذ القوانين. وقد انطوى ما مجموعه 12 في المائة من حالات إعادة الموجودات على إنفاذ أوامر مصادرة جنائية أجنبية، بينما لم ترد نسبة الحالات المنطوية على إنفاذ أوامر مصادرة أجنبية لا تستند إلى إدانة على 4 في المائة. وتلك النتائج، مقترنة بالإجابات على الأسئلة المتعلقة بالحوجز التي تعوق استرداد الموجودات (انظر القسم الرابع)، حيث سلب الضوء على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في الولاية القضائية الأجنبية باعتبارها من بين أشيع الحواجز المستشهد بها، توجي بأن هذه المسألة تتطلب مزيدا من الاهتمام، سواء على صعيد السياسات الدولية أو في إطار الإصلاحات الداخلية، وضروبا من المساعدة التقنية ذات الصلة.

## الشكل الثالث

## الأساس القانوني المذكور لضبط الموجودات



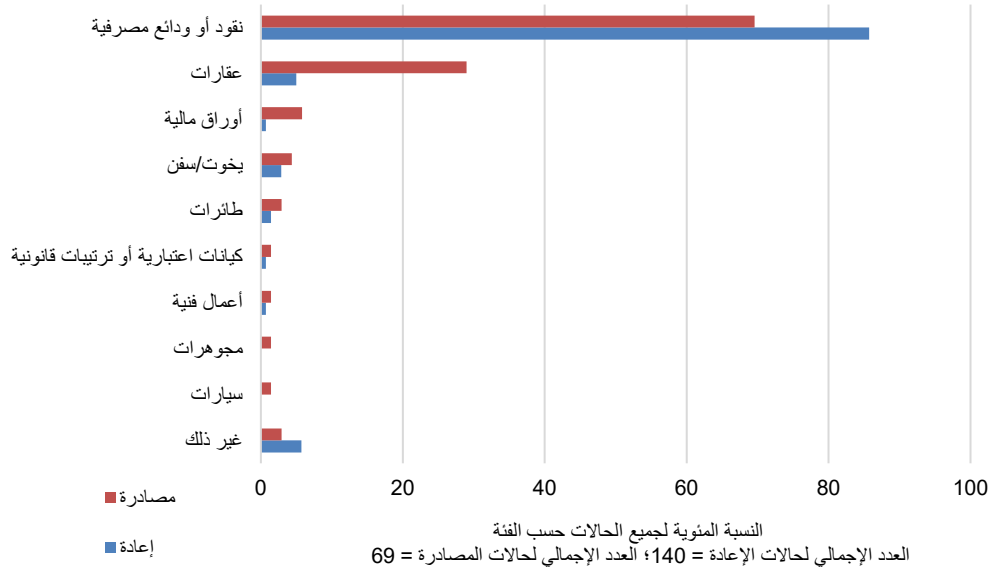
## الأساس القانوني للتعاون الدولي

36- تضمن الاستبيانان سؤالاً يتعلق بالأساس القانوني للتعاون الدولي المتصل بعمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي. وأظهرت الردود أن الاتفاقية تستخدم كأساس قانوني للدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، حيث استُخدمت في 59 حالة من أصل 140 حالة (42 في المائة) كأساس قانوني للتعاون الدولي بشأن الحالة المعنية.

## نوع الموجودات وقت مصادرتها وإعادتها

37- أظهرت الردود على سؤال يتعلق بنوع الموجودات وقت مصادرة عائدات الفساد وإعادتها أن الموجودات كانت تتخذ، في معظم الحالات، شكل نقود أو ودائع مصرفية (85 في المائة وقت الإعادة و69 في المائة وقت المصادرة). وكانت العقارات هي ثاني أشيع نوع من الموجودات ذكرا (5 في المائة وقت الإعادة و29 في المائة وقت المصادرة). وشملت الأنواع الأخرى المدرجة الأوراق المالية واليخوت والطائرات والكيانات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية والأعمال الفنية. وشملت العديد من الحالات إجابات متعددة على السؤال.

الشكل الرابع  
نوع الموجودات عند مصادرتها وإعادتها



38- ولعل غلبة شكل الودائع المصرفية على الموجودات في الجهود المبذولة لاسترداد الموجودات على الصعيد الدولي التي شملتها الدراسة الاستقصائية ذات صلة بارتفاع معدل الكشف عن تلك الموجودات، لأن القطاع المصرفي يخضع عموماً لضوابط تنظيمية رقابية بموجب قواعد مكافحة غسل الأموال أكثر صرامة من الضوابط التي تخضع لها قطاعات الاقتصاد والنظم المالية الأخرى المحتكة بالعائدات الإجرامية. كما أن الإشارة المتكررة نسبياً إلى العقارات في مرحلة المصادرة في عمليات إعادة الموجودات تبرز أيضاً أهمية زيادة اللوائح التنظيمية المناهضة لغسل الأموال في ذلك القطاع، إلى جانب جهود أخرى لمكافحة الفساد مثل التعاون مع الجمعيات العقارية وإنشاء سجلات عقارية تتضمن معلومات عن المالكين المنتهين للعقارات في الأماكن المرغوبة.

#### وجود اتفاق لصرف الأموال المعادة

39- تجيز الفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية للدول المشاركة في إعادة عائدات الفساد أن تنظر أيضاً بوجه خاص في إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها، تبعاً للحالة، من أجل التصرف نهائياً في الممتلكات المصادرة. وعلى الرغم من أن الأمثلة على عمليات إعادة الموجودات التي أبلغت عنها الدول لم تتصل كلها بممتلكات مصادرة (بعض الأموال تتعلق بأوامر قضائية بدفع تعويضات أو غرامات)، فإن معظم عمليات إعادة الموجودات التي أبلغ عنها مرتبطة بموجودات مصادرة. وأفادت الدول، التي أبلغت عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات عبر الحدود، بعدم إبرام أي اتفاق بشأن استخدام أو صرف الأموال المعادة في نصف عدد تلك الحالات تقريباً (47 في المائة) وبوجود شكل ما من أشكال الاتفاق في هذا الشأن في حوالي 40 في المائة من الحالات. وفي سبع حالات (5 في المائة)، جرى تقاسم الموجودات بين الأطراف في إطار اتفاق لتقاسمها.

## الجدول 8

## أنواع الاتفاقات المبرمة لصرف الأموال المعادة

الاتفاق	العدد	النسبة المئوية
اتفاق ميرم بموجب الفقرة 5 من المادة 57 من اتفاقية مكافحة الفساد	23	16,4
اتفاق لتقاسم الموجودات	7	5,0
نوع آخر من الاتفاقات	36	25,7
أي آلية اتفاق <sup>(1)</sup>	57	40,7
لا يوجد اتفاق	66	47,1
<b>مجموع عدد الحالات المبلغ عنها</b>	<b>140</b>	<b>-</b>

(أ) يمكن اختيار إجابات متعددة على هذا السؤال. ويبين بند "أي آلية اتفاق" عدد الردود التي أدرجت خيارا واحدا على الأقل من الخيارات الثلاثة (اتفاق ميرم بموجب الفقرة 5 من المادة 57 من اتفاقية مكافحة الفساد/اتفاق لتقاسم الموجودات/نوع آخر من الاتفاقات).

40- وقد توخت الاتفاقية إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها تبعا للحالة. وتبين الردود أن إبرام تلك الاتفاقات ليس ممارسة معتادة فيما بين الدول المشاركة في جهود استرداد عائدات الفساد عبر الحدود، حيث لم تبرم الدول اتفاقات بشأن كيفية استخدام الأموال أو صرفها في قرابة نصف عدد حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها. ولوحظ علاوة على ذلك أن المعلومات التي أتاحت للجمهور العام عن إعادة عائدات الفساد كانت محدودة في معظم الحالات. ولا يصدر سوى عدد قليل من الدول التي توجد فيها موجودات نشرات صحفية بصفة روتينية عندما تصادر نهائيا الأموال المتأتية من جرائم الفساد الأجنبي في ولايتها القضائية أو عندما تحول أموالا إلى دولة المنشأ في حال إعادة الموجودات إليها.

*استخدام شبكات استرداد الموجودات أو غيرها من المبادرات للمساعدة في تيسير الجهود المبذولة لاسترداد الموجودات*

41- أفادت الدول في عدد من حالات إعادة الموجودات بأنها استخدمت شبكات استرداد الموجودات أو مبادرات أخرى لتيسير التعاون الدولي في جهود استرداد الموجودات. وكان على رأس الشبكات والآليات التي كثرت الإشارة إليها في الردود مجموعة إيغموننت لوحدة الاستخبارات المالية، ومبادرة "ستار"، والشبكة العالمية لجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)/مبادرة "ستار". وبالإضافة إلى قائمة شبكات استرداد الموجودات الواردة في الدراسة الاستقصائية، أوردت الردود المكتوبة طائفة واسعة من المحافل أو الآليات أو المبادرات الأخرى التي استخدمت لتحسين التعاون الدولي، كان من بينها وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والمنصة الفرنسية لاستبانة الموجودات الجنائية، واجتماعات ثنائية مباشرة بين أجهزة إنفاذ القانون الحكومية المنخرطة في قضايا معينة، والقنوات الدبلوماسية، وأوجه التعاون بين المصارف وأجهزة إنفاذ القوانين الأجنبية، وفرق العمل الداخلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتحقيقات، وفرق العمل الدولية (مثل فرقة العمل الدولية المعنية بمؤسسة 1Malaysia Development Berhad).

## الجدول 9

## الشبكات المستخدمة لاسترداد الموجودات

عدد الحالات	شبكات استرداد الموجودات
20	مجموعة إيغمونت
14	المساعدة التقنية المقدمة من مبادرة "ستار" الشبكة العالمية لجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)/مبادرة "ستار"
11	المركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد
8	شبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات
4	شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات
2	المساعدة التقنية المقدمة من المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمكاتب الاتحاد الأوروبي
1	المعنية باسترداد الموجودات
23	غير ذلك

## وجود تحقيقات متوازية في كل من بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات

42- يسلط المبدأ التوجيهي 8 من مجموعة المبادئ التوجيهية لتحقيق الكفاءة في استرداد الموجودات المسروقة الضوء على التحقيقات المتوازية بوصفها ممارسة جيدة:

يُصَدَّ بإجراء تحقيقات متوازية أو مشتركة أو متزامنة بطريقة أخرى القيام بالتحقيق في وقائع تشكل جرائم جنائية في الولايات القضائية المعنية في وقت واحد. وهكذا، فإن إجراء تحقيقات متزامنة في الحالات المعقدة التي تشمل ولايتين قضائيتين أو أكثر يتيح الجمع بين الخبرات الفنية لدى جهات التحقيق من الولايات القضائية المعنية لتكمل كل منها جهود الجهات الأخرى.

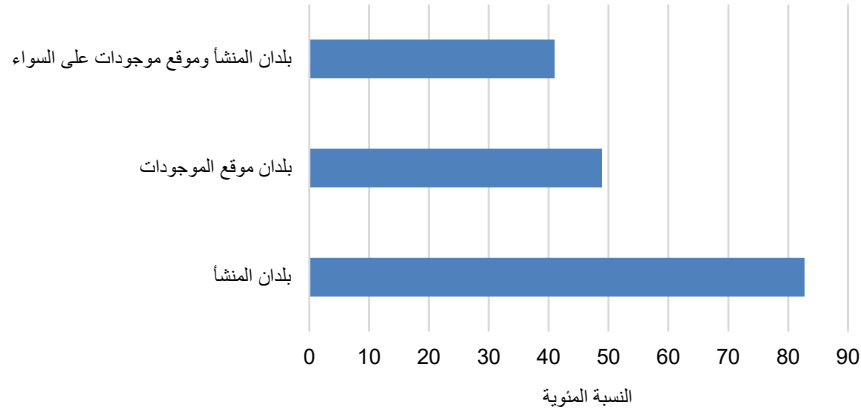
43- وأشير أيضا إلى أهمية إجراء تحقيقات متوازية في كلتا الولايتين القضائيتين المختصتين بالمنشأ وبموقع الموجودات في جهود استرداد الموجودات في التقرير الختامي لاجتماع الخبراء الدولي الثاني بشأن إعادة الموجودات المسروقة<sup>(12)</sup>. ولفهم دور التحقيقات المتوازية فهما أفضل، تضمن الاستبيانان سؤالا عما إذا كان هناك تحقيق أو ملاحقة قضائية بشأن الحالة في بلد المنشأ أو في بلد موقع الموجودات أو في كليهما.

(12) متاح في: [www.unodc.org/unodc/en/corruption/meetings/addis-egm-2019.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/meetings/addis-egm-2019.html).



## الشكل الخامس

## التحقيقات في بلدان المنشأ وبلدان موقع الموجودات



44- وأفادت الدول بإجراء تحقيقات في بلد المنشأ بالنسبة لأكثر من 80 في المائة من عمليات إعادة الموجودات، بينما انطوى تقريباً نصف حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها (49 في المائة) على تحقيقات في بلد موقع الموجودات وأفيد في حوالي 40 في المائة من الحالات بإجراء تحقيقات في كلا البلدين. ومن الجدير بالذكر أن الردود الواردة على الاستبيان الأول، الذي شمل أيضاً عمليات المصادرة والتجميد، تبين أن عمليات إعادة الموجودات المكتملة شهدت معدلاً أعلى من التحقيقات المتوازنة في كل من بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات عند مقارنتها مع إجراءات استرداد الموجودات في مرحلة المصادرة ومرحلة تجميد الموجودات.

45- وارتفع معدل النجاح في عمليات الإعادة نتيجة لإجراء تحقيقات متوازنة إنما هو حقيقة تدعم أيضاً التوصية بأن تتعاون البلدان عبر الولايات القضائية وتبدأ تحقيقات في كل من بلد المنشأ وبلد موقع الموجودات للمكاملة بين جهود أجهزة إنفاذ القانون. ويبرز كذلك المعدل المرتفع للتحقيقات في بلدان موقع الموجودات أهمية اتخاذ إجراءات استباقية لملاحقة عائدات الفساد الأجنبي.

#### رابعاً- الحواجز التي تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

46- قدم الاستبيان الأول، الذي أعدته مبادرة "ستار"، قائمة بـ 25 عاملاً يمكن أن تمثل حواجز تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي عبر مختلف مراحل العملية<sup>(13)</sup>. وطُلب إلى السلطات التي ردت على أسئلة الدراسة الاستقصائية أن تبين إلى أي مدى تمثل هذه العوامل حواجز تعوق النجاح في استرداد عائدات الفساد بناء على تجارب بلدانها ومشاركتها السابقة في جهود الاسترداد على الصعيد الدولي. واستخدم مقياس متدرج من 1 إلى 5 في هذا الشأن، وتدل الدرجة 1 على أن العامل لا يشكل حاجزاً على الإطلاق، أما الدرجة 5 فهي تدل على أن العامل يشكل حاجزاً رئيسياً.

(13) هذا القسم هو مقتطف محرر من ورقة الاجتماع CAC/COSP/2021/CRP.12 ولا يحتوي إلا على المعلومات المقدمة من الدول رداً على الاستبيان الأول الذي وزع في نيسان/أبريل 2020. ولم يتضمن الاستبيان المحدث الذي وزع في نيسان/أبريل 2022 أي أسئلة بشأن الحواجز التي تعوق استرداد الموجودات. انظر أيضاً بشأن هذا الموضوع Kevin M. Stephenson and others, Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action (Washington, D.C., World Bank, 2011).

47- وعلى الرغم من أن استخدام نظام تحديد الدرجات لم يسمح للبلدان بتقديم مزيد من التفاصيل عن تجاربها، فإنه وفر بالفعل مؤشرا أوليا واضحا على الحواجز الرئيسية التي لا تزال قائمة. ورد ما مجموعه 73 دولة على القسم المتعلق بالحواجز التي تعوق استرداد الموجودات في الدراسة الاستقصائية، كليا أو جزئيا<sup>(14)</sup>.

48- وتستند المراتب الواردة في الجدولين التاليين إلى متوسط الدرجات التي حددتها السلطات القطرية المجيبة على السؤال ذي الصلة. ومن ثم، يشير ارتفاع المرتبة إلى أن عددا أكبر من المجيبين يعتبر العامل عائقا كبيرا أمام جهودهم الرامية إلى استرداد الموجودات<sup>(15)</sup>.

## الجدول 10

### العناصر التي اعتبرت حواجز رئيسية تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

المرتبة الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(1)</sup>
1	3,14	64
2	3,13	68
3	3,03	68
4	3,00	50
5	2,94	66

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 73 دولة.

## الجدول 11

### العناصر الأقل احتمالا لأن تشكل حواجز تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

المرتبة الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(1)</sup>
1	1,79	68
2	1,82	66
3	1,83	65
4	2,05	64

(14) لم تتضمن الردود المقدمة من أيرلندا وباراغواي وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وسويسرا واليابان أي معلومات عن الحواجز التي تعوق استرداد الموجودات.

(15) فيما يتعلق بأوكرانيا وبوتسوانا، قدمت وكالات مختلفة ردودا متعددة على القسم دال. وحيثما تباينت الدرجات، ضمت الردود المتعددة لكل بلد عن طريق اختيار القيمة الأعلى.

المرتبة	الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(1)</sup>
5	التجميد والحجز والمصادرة: عدم توافر تدابير للمصادرة القائمة على القيمة المعادلة	2,08	59

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 73 دولة.

49- وترى الدول أن هناك عاملين يشكلان حاجزين إشكاليين بوجه خاص يعوقان النجاح في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية، وهما: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والصعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها. ويشير الحاجز الأول إلى أن الحاجة ما زالت شديدة إلى دعم الدول في مجال التعاون الدولي طوال عملية استرداد الموجودات، وأن من الضروري بشدة بالمثل تحسين كفاءة عملية المساعدة القانونية المتبادلة وزيادة فعالية التعاون غير الرسمي قبل بدء أي عملية للمساعدة القانونية المتبادلة. ويؤكد الحاجز الثاني أحد الأسس التي استند إليها قرار المؤتمر 7/9، وهو أن الانتقال إلى شفافية الملكية الانتفاعية يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الأهداف المحددة في الفصل الخامس من الاتفاقية.

50- وفيما بين الولايات القضائية التي لا تسمح بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة فيما يتعلق بجرائم الفساد، كانت الحواجز الثلاثة الرئيسية التي حصلت على أعلى الدرجات الإجمالية، بهامش واسع، تتعلق جميعها بعدم توافر نظم لديها للمصادرة غير المستندة إلى إدانة أو بمشاكل إنفاذ الأوامر غير المستندة إلى إدانة في الولايات القضائية الأجنبية. وتشير الردود إلى تزايد استخدام المصادرة غير المستندة إلى إدانة وأهميتها المحورية في قضايا استرداد الموجودات عبر الحدود التي تنطوي على عائدات فساد.

## الجدول 12

عناصر اعتبارها الولايات القضائية، التي لا تسمح بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة فيما يتعلق بجرائم الفساد، حواجز رئيسية تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

المرتبة	الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(1)</sup>
1	التعاون الدولي: عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود نظم داخلية للمصادرة غير المستندة إلى إدانة	4,00	18
2	التجميد والحجز والمصادرة: عدم توافر نظم للمصادرة غير المستندة إلى إدانة	3,94	17
3	التعاون الدولي: المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية	3,75	12

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 23 دولة.

51- ومن بين جميع العوامل الـ 25 المدرجة في الدراسة الاستقصائية، تصدر العوامل التي شهدت أكبر تباين في الدرجات عاملان يتعلقان بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة ("عدم توافر نظم للمصادرة غير المستندة إلى إدانة" و "عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود نظم داخلية للمصادرة غير المستندة إلى إدانة") ويليهما عاملان يتعلقان بالولايات والقدرات المتصلة بإدارة الموجودات

"عدم وضوح الولاية الخاصة بمسؤوليات إدارة الموجودات" و"عدم القدرة على إدارة الموجودات". وبما أن بعض الولايات القضائية لديها آليات للمصادرة غير المستندة إلى إدانة والبعض الآخر لا توجد لديها آليات من هذا القبيل، فليس من المستغرب أن العوامل المتصلة بتوافر نظم للمصادرة غير المستندة إلى إدانة قد تلقت درجات متباينة من الدول المجيبة. ويشير التباين الكبير بين العوامل المتصلة بإدارة الموجودات إلى أن إدارة الموجودات التي تمثل عائدات فساد تشكل تحديات كبيرة لبعض الدول دون غيرها. وصنفت الدول المنخفضة الدخل والدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي ردت على أسئلة الدراسة الاستقصائية، العوامل الثلاثة المتصلة بإدارة الموجودات (التكاليف والولاية والقدرات) في القائمة على أنها إشكالية بدرجة أعلى من الدول المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والدول المرتفعة الدخل.

52- وردت الولايات القضائية المشاركة في جانبي عملية استرداد الموجودات على الاستبيان الأول بوصفها بلدان منشأ ومقصد لعائدات الفساد وكذلك بوصفها تمارس أدواراً أخرى مثل دور البلد الثالث الذي يقوم بالوساطة أو الوكالة لإبرام اتفاقات بين الدولة المقدمة للطلب والدولة الموجه إليها الطلب. وتتوقف مصالح الدولة ومواقفها والحوافز المتصور أنها تعوق ما تعتبره نجاحاً في إعادة عائدات الفساد على دور تلك الدولة في هذه العملية. وتبين الجداول الواردة أدناه أهم الحوافز (حسب متوسط الدرجات) بالنسبة لمختلف مجموعات الدول المجيبة استناداً إلى صفتها كولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات أو كولايات قضائية مختصة بالمنشأ<sup>(16)</sup>.

### الجدول 13

عناصر اعتبرت البلدان المصنفة كولايات قضائية مختصة بموقع الموجودات حوافز رئيسية تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

المرتبة	الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(1)</sup>
=1	التجميد والحجز والمصادرة: صعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجريمة الجنائية	2,91	33
=1	التجميد والحجز والمصادرة: الاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية	2,91	32
2	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: صعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها	2,85	33
3	التعاون الدولي: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات	2,79	29

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 34 دولة.

(16) إذا أبلغت الدولة عن مشاركتها في حالات في إطار عدة فئات، كأن تكون مثلاً بلد منشأ في حالة واحدة وبلد مقصد في حالة أخرى مختلفة، فإن ردودها على القسم المتعلق بالحوافز تدرج في كلا الجدولين. وحيثما اختيرت فئة "البلد الذي رفع دعوى قانونية لاسترداد عائدات الفساد" (إذا تم اختيارها على الإطلاق) - فإنها كانت تُختار عادة بالاقتران مع فئة "بلد المنشأ" أو فئة "بلد موقع الموجودات"، مع استثناءات قليلة تتصل بإجراءات استرداد الموجودات التي يرفع فيها بلد ثالث (لا دولة المنشأ ولا دولة المقصد) دعوى قانونية.

## الجدول 14

عناصر اعتبرت البلدان المصنفة كولايات قضائية مختصة بالمنشأ حواجز رئيسية تعوق استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

المرتبة	الحاجز	متوسط الدرجات (من 5)	عدد المجيبين <sup>(أ)</sup>
1	التحقيقات واقتفاء أثر الموجودات: صعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها	3,48	29
2	التعاون الدولي: عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات	3,47	30
=3	التجميد والحجز والمصادرة: الاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية	3,38	29
=3	التعاون الدولي: المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية	3,38	24

(أ) رد على ذلك ما مجموعه 31 دولة.

53- وتبدو الصعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجريمة الجنائية على رأس قائمة أهم الحواجز التي تعترض بلدان موقع الموجودات والبلدان التي رفعت دعاوى قانونية لاسترداد الموجودات (في المركزين الأول والثالث على التوالي). وبالنسبة لبلدان المنشأ، وبصرف النظر عن المشاكل المتصلة بتحديد هوية المالك المنتفع والتحقق منها (في المركز الأول)، فإن عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والاختلافات في متطلبات الإثبات ومعاييرها بين النظم القانونية هما العائقان الرئيسيان. كما أن البلدان التي لم تبلغ عن أي حالات اعتبرت عدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات أهم عائق، مما يشير على الأرجح إلى أن بعض الطلبات الموجهة إلى ولايات قضائية أجنبية بشأن عائدات فساد اقتفي أثرها في الخارج قد قدمت ولكنها لم تؤد إلى تعاون دولي. وصنفت نفس المجموعة من البلدان أيضاً عاملين متصلين بعملية إعادة الموجودات كحاجزين هاميين بدرجة تفوق تصنيف المجموعات الأخرى لهما، وهما الصعوبات في التفاوض حول شروط مقبولة للطرفين للتوصل إلى إبرام اتفاق بموجب الفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، واحتواء خطر تعرض الأموال المعادة للسرقة مرة أخرى من خلال الفساد.

54- وسلطت البلدان من جميع الفئات الضوء على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية باعتبارها حاجزا هاما يعوق استرداد الموجودات عبر الحدود.

## خامسا - المسائل المتعلقة بجمع البيانات وأثر جائحة مرض فيروس كورونا

55- تضمن الاستبيان الثاني بشأن عمليات إعادة الموجودات للفترة 2020-2021 ثلاثة أسئلة جديدة حول العقبات التي تعترض جمع البيانات والتحديات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وكانت وزارات العدل<sup>(17)</sup> وأجهزة الشرطة<sup>(18)</sup> ومكاتب استرداد الموجودات<sup>(19)</sup> وأجهزة النيابة العامة<sup>(20)</sup> من بين أكثر الهيئات المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة باسترداد الموجودات التي تردت نكرها. وفيما يتعلق بالعقبات التي تعترض جمع البيانات، أشارت عدة دول إلى عدم وجود قواعد بيانات مركزية تحتوي على معلومات عن استرداد الموجودات<sup>(21)</sup>. وأن غالبية المعلومات المتعلقة باسترداد الموجودات يلزم جمعها يدويا، الأمر الذي يستغرق وقتا أطول ويتطلب مزيدا من الموارد وشملت العقبات الأخرى سرية الحالات أو عدم الكشف عن هوية المتهمين فيها<sup>(22)</sup>، وعدم جمع البيانات عن التعاون الدولي<sup>(23)</sup>، وعدم وجود هيئات مسؤولة عن جمع البيانات<sup>(24)</sup>، والتحديات المتعلقة بهيكل الحكومات الاتحادية<sup>(25)</sup>.

56- وفيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، سلطت الدول الضوء على الصعوبات المتعلقة بالانتقال إلى استخدام نظم الاتصالات<sup>(26)</sup> وأشكال التعاون الرقمية مع الولايات القضائية الأخرى<sup>(27)</sup>. وتبرز هذه التحديات أهمية بناء القدرات الرقمية للتخفيف من الآثار السلبية لحالات الطوارئ. وشملت التحديات الأخرى التأخير في الإجراءات القضائية<sup>(28)</sup> والتعاون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة<sup>(29)</sup>، وعدم القدرة على السفر<sup>(30)</sup>، وتعطل خدمات تسليم البريد على الصعيد العالمي<sup>(31)</sup>. وسلطت بعض الدول الضوء أيضا على التحديات المتصلة بتقليص حضور الموظفين في المكاتب<sup>(32)</sup> والافتقار إلى المساعدة التقنية اللازمة لإجراء التحقيقات<sup>(33)</sup>.

57- وفي حين أن التخفيف التدريجي للقيود المتصلة بالجائحة من المرجح أن يعالج التحديات المذكورة أعلاه، فإن سبل التصدي لتلك التحديات تظل لها قيمتها عند الاستعداد لمواجهة ما سيطرأ في المستقبل من أزمات قد تعطل التشغيل العادي لكيانات القطاعين العام والخاص.

(17) بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تشيكيا، الصين (بما في ذلك هونغ كونغ وماكاو)، فرنسا، لكسمبرغ.

(18) أستراليا، تشيكيا، هونغ كونغ (الصين).

(19) إسبانيا، لكسمبرغ، ماكاو (الصين).

(20) بيرو، الكويت.

(21) البوسنة والهرسك، بيرو، تشيكيا، لكسمبرغ. وسلطت الدول الضوء على مسائل مختلفة، مثل نقص المعلومات عن جرائم محددة أو عدم وجود بيانات عن استرداد الموجودات في قواعد بياناتها القائمة.

(22) تايلند، تونس، تشيكيا، هنغاريا.

(23) تشيكيا.

(24) ألبانيا.

(25) أستراليا.

(26) تشيكيا، منغوليا، هنغاريا.

(27) أستراليا، مصر.

(28) بوركينا فاسو، فرنسا.

(29) تايلند، مصر.

(30) بوركينا فاسو، تونس، فرنسا.

(31) أستراليا، تايلند، لكسمبرغ.

(32) هنغاريا.

(33) تونس.

## سادسا - النتائج والاستنتاجات الرئيسية

58- يمثل الاستبيانان أوسع عملية منهجية نظمت حتى الآن لجمع المعلومات مباشرة من السلطات الوطنية عن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لاسترداد الموجودات المتصلة بجرائم الفساد. وفي حين أن المعلومات المجموعة لا تمثل، ولا ينبغي لها أن تُفسر على أنها تمثل، حصرا شاملا لجميع حالات استرداد الموجودات ذات الصلة التي تقع ضمن الإطار الزمني لهذه الوثيقة ونطاقها، فإنها توفر مع ذلك عينة كبيرة من الحالات التي تقدم رؤى ثاقبة قيمة عن الممارسات المتبعة في الجهود المبذولة عبر الحدود لضبط عائدات الفساد ومصادرتها وإعادتها.

59- وتنفذ البيانات عدة افتراضات شائعة بشأن تنفيذ الفصل المتعلق باسترداد الموجودات من الاتفاقية، وهي أن قلة فقط من البلدان تشارك في جهود لاسترداد عائدات الفساد خارج حدودها، وأن من النادر جدا أن تعاد أي عائدات متأتية من الفساد إلى البلدان التي سرقت منها أو البلدان التي لحق بها ضرر من الفساد. ويدل العدد الكبير من الردود الواردة من الدول على الاستبيانين على وجود اهتمام كبير بالموضوع.

60- وأكد إجراء الدراسة الاستقصائية أيضا صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي والوصول إلى تلك المعلومات وتشاؤها، مما يبرز الحاجة إلى نظم مركزية أكثر كفاءة لجمع البيانات على الصعيد القطري لتسجيل الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة والمعادة. وأكد هذا التحدي من جديد أهمية المبدأ التوجيهي 13 من الصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة: "يعد وجود نظم مركزية لتسجيل الموجودات وقواعد بيانات مركزية في جميع مراحل عملية إدارة الموجودات مقوما أساسيا للإدارة المسؤولة للموجودات المحجوزة والمجمدة والمصادرة. ولذلك، لعل الدول تود النظر في إنشاء نظم لتكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات اللازمة لتسجيل الموجودات، حسب الاقتضاء." (CAC/COSP/2019/16، المبدأ التوجيهي 13).

61- ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لعملية جمع البيانات على النحو التالي:

(أ) أصبحت الجهود المبذولة لاقتفاء أثر الموجودات المسروقة وضبطها عبر الحدود أكثر شيوعا إلى حد بعيد على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، مع زيادة ملحوظة في أمثلة الحالات المكتملة لإعادة عائدات الفساد بين عامي 2017 و2021. ورغم أن عملية الاسترداد والإعادة ما زالت تشهد في جميع مراحلها تحديات كثيرة، فإن البيانات الجديدة تظهر أن تسليط الأضواء لفترة طويلة على موضوع استرداد الموجودات في ساحات المجتمع الدولي قد حفز البلدان على العمل. ولم يعد من الممكن اعتبار استرداد عائدات الفساد على الصعيد الدولي حدثا نادرا؛

(ب) في حين أن المقصد النهائي للعائدات الإجرامية كثيرا ما يكون أكبر المراكز المالية العالمية أو الإقليمية، فإن بيانات الدراسات الاستقصائية تبين تنوعا في بلدان المقصد فيما يتعلق بالموجودات التي يسرقها الموظفون العموميون الفاسدون. وقد أبلغ ما مجموعه 28 بلدا من بلدان المقصد عن المشاركة في التعاون الدولي بشأن إعادة عائدات الفساد الأجنبي الموجودة في ولايته القضائية منذ عام 2010؛

(ج) أبلغت سبعة بلدان عن مشاركتها في جهود استرداد الموجودات عبر الحدود على جانبي العملية، أي بوصفها دول موقع الموجودات في بعض الحالات وبوصفها مصدرا للأموال المتأتية من الفساد في حالات أخرى. وتؤيد هذه النتيجة كذلك ما لوحظ من تزايد في عدد الدول المشاركة بأدوار مختلفة في الإجراءات المتخذة بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية؛

(د) تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية وحدها أن 4,1 بلايين دولار من عائدات الفساد قد أعيدت إلى البلدان منذ عام 2010. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بعمليات الإعادة ذات الصلة ليست شاملة، فإن بيان مقدار عائدات الفساد المرتبطة بإجراءات الاسترداد يقدم أرقاما جديدة عن حجم إجراءات الاسترداد المتخذة بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية ومدى انتشارها على الصعيد العالمي؛

(هـ) يبرز تحليل كيفية استهلال إجراءات ضبط الموجودات أهمية الجهود الاستباقية التي تبذلها بلدان المقصد لتتبع ما يُعثر عليه داخل ولاياتها القضائية من مكاسب محققة من الفساد الأجنبي، وبالتالي إنهاء الملاذات الآمنة للأموال المكتسبة من الفساد. وقد استهلت إجراءات ضبط الموجودات في 38 في المائة من حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها من خلال تحقيقات داخلية أجرتها سلطات إنفاذ القانون في دولة المقصد دون طلب من الخارج؛

(و) ظلت عمليات المصادرة الجنائية المستندة إلى إدانة أشيع الآليات القانونية نكرا في مساعي استرداد الموجودات عبر الحدود حيث استخدمت فيما يزيد قليلا على نصف جميع الحالات المبلغ عنها (52 في المائة) تليها عمليات المصادرة غير المستندة إلى إدانة (32 في المائة) فالتسويات (23 في المائة).

(ز) مع تزايد عدد الدول المشاركة في عمليات استرداد الموجودات عبر الحدود، أصبح الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية وأوامر المصادرة وإنفاذها أكثر أهمية لتجنب الازدواجية في جهود إنفاذ القوانين.

(ح) على الرغم من أن عمليات اقتفاء أثر الموجودات المسروقة وضبطها (إذا استوفيت شروط معينة) إعادتها تستغرق وقتا طويلا وتتطلب موارد كثيفة، فإنها لا تستغرق دائما عقودا. ففي أمثلة الحالات المستقاة من الدراسة الاستقصائية لمبادرة "ستار"، كان متوسط الفترة الزمنية بين الأمر بتجميد الموجودات وبدء إعادتها أقل من أربع سنوات، ومتوسط الفترة الزمنية بين الأمر بالمصادرة وبدء الإعادة يزيد قليلا عن سنتين؛

(ط) يجري إبرام اتفاقات بشأن نقل الموجودات المعادة واستخدامها، ولكن المعلومات المتوافرة عن هذه الاتفاقات ضئيلة في كثير من الأحيان. وقد أشارت الدول في 40 في المائة من جميع الأمثلة المبلغ عنها بشأن إعادة الموجودات إلى وجود شكل ما من أشكال الاتفاق على إعادة الموجودات أو صرف الأموال المعادة. ولم يتح الاطلاع على الاتفاق المبرم (أو معلومات أخرى عن عملية الإعادة) للجمهور أو بناء على طلب إلا في 29 حالة من حالات إعادة الموجودات المبلغ عنها؛

(ي) كان أهم حاجزين من الحواجز التي أشارت الدول إلى أنها تعوق النجاح في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي بموجب الفصل الخامس من الاتفاقية هما الشعور بعدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو رفضها بشكل أوسع من اللازم من قبل بلد موقع الموجودات والصعوبات في تحديد هوية المالك المنتفع من عائدات الفساد المشتبه فيها والتحقق منها.

(ك) أكدت الردود كذلك تزايد استخدام أسلوب المصادرة غير المستندة إلى إدانة وأهميته المحورية في قضايا استرداد الموجودات عبر الحدود التي تنطوي على عائدات فساد. وقد سلط الضوء أيضا على المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية باعتبارها تمثل حاجز كبيرا يعوق استرداد الموجودات عبر الحدود.